

الشبكة العربية للمنظمات الطوعية للتنمية - ANND

مشروع راصد الفضاء المدني

السودان

تقرير فبراير 2021

المقدمة

عكست الاحداث فى شهر فبراير بعض من الترتيبات السياسية والتي بدأت تتشكل فيها بعض من مظاهر الفرز السياسى والاجتماعى الجديد وفقا لصراعات القوى الاجتماعية المختلفة وقد ظهر إلى العلن وبرز في كثير من مواقف متفرقة حدثت في عدد من مدن السودان، وما هو واضح في تلك الأحداث يعكس الترتيبات الممنهجة للقوى الاجتماعية التي تسعى الى الردة عن مسار الثورة وقد ظهرت في العديد من القرارات والتوجهات التي يسهل ربط العلاقات بينها بكل وضوح.

إن ما يجري الآن في الساحة السياسية يرسل عدد من الانذارات الخطيرة لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية، خاصة على أيدي من هم في قيادة مؤسسات الحكم الانتقالي مما يؤشر لاطلالة الديكتاتورية من جديد، وفى هذا الاطار يعكس التقرير الشهري (فبراير 2021) بعض من المؤشرات ذات الصلة بتراجع مساحات الفضاء المدني فى السودان ، كما يسعى إلى توثيق البيئة القانونية والسياسية التي تحيط بعمل مكونات المجتمع المدني والانتهاكات التي يتعرض لها والمتعلقة بدوره فى حماية أهداف ومكتسبات الثورة ومتطلبات التحول الديمقراطى ، بالاضافة إلا ان التقرير يعكس مقاربة المجهودات التنموية حيث يجب أن يكون المجتمع المدني شريكاً اساسيا في وضع السياسات وأخذ القرارات خاصة وأن الاوضاع الاقتصادية تشهد تدهورا ملحوظا.

كما يقدم التقرير بعض مؤشرات التزامات شركاء التنمية ومن ضمنهم المجتمع المدني نفسه، لضمان بيئة تمكينية للمجتمع المدني ليكون له دور فعال يمكنه من المساهمة كشريك كامل الشراكة في المسار التنموي. وبالتالي تستند منهجية التقرير على مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- البيئة السياسية والقانونية
- المجال المتاح لإجراء حوار بين شركاء التنمية حول السياسات التنموية على المستوى الوطنى

اولا: البيئة السياسية والقانونية

أن أكثر ما يميز البيئة السياسية – القانونية تعدد الظواهر الخطيرة وما هي الا انعكاس للإجراءات والسياسات التي تتبناها مكونات السلطة الانتقالية وقياداتها في عدم احترام القانون والتدخل والتعدي علي سلطات القضاء والشرطة، في سابقة خطيرة فقد رشحت الأنباء عن تدخل رئيس مجلس السيادة ونائبه فى عدد من القرارات التنفيذية مما يعد انتهاكا صارخا لمبدأ فصل السلطات وممارسته فى ظل وضع يفترض ان يسمى المرحلة الانتقالية لاستعادة الديمقراطية وتثبيت أركان الدولة المدنية وسيادة حكم القانون.

وتشهد العاصمة وبعض المدن عمليات تستهدف مصادرة الحقوق الأساسية للمواطن، بما في ذلك حرية التعبير، وتمتد هذه الخروقات لتمس حق المواطن في الحياة والأمن والاستقرار، ويأتي هذا التهديد من القوى والمؤسسات المناط بها حماية المواطن وتوفير أمنه في ظل دولة القانون، فلا زالت مناطق عدة تتعرض للاقتتال القبلي والإثني، وتفشل القوى النظامية من جيش وشرطة في إيقاف الاقتتال، وفي إحلال القانون وتنفيذه وفرض احترامه على الميليشيات وبقياء النظام. كما ظهر في العاصمة مؤخراً انفلاتات أمنية، حيث روع المواطنون وتعرضوا لهجمات من عصابات منظمة . وفشلت قوات الشرطة والأمن- التي كثيراً ما تتصدى بعنف مفرط للمظاهرات السلمية - من التدخل والقبض على المجرمين، مما دفع بعض من لجان المقاومة للتحرك والاحتجاج وإغلاق بعض الشوارع الرئيسية (1)



ما زالت المطالبات بوقف القتال في مناطق عديدة من دارفور مستمرة مع الظروف القاسية في معسكرات النزوح المختلفة مما فرض ارتفاع صوت ضرورة فرض السلام خاصة وسط الشباب

ويتكرر مشهد الاعتقالات الجرافية الذي تمارسه أطراف من الدعم السريع والشرطة. واختطاف المواطنين وتعذيبهم في أقبية ومقرات سرية. وتزداد حركة السيارات دون لوحات وعليها رجال ملثمون يهددون ويروعون المواطنين. وقد تعرض أفراد من بعض لجان التمكين في العاصمة والأقاليم لعمليات التهديد والابتزاز.

كل هذا يتم في ظروف سياسية في غاية التعقيد. ويفشل التحالف الجديد بين المكون العسكري والحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية سلام جوبا وبعض من أحزاب قوى الحرية والتغيير في تكوين حكومة تتسق ومهام المرحلة المفصلية من الفترة الانتقالية اذ جاءت الحكومة على منهج المحاصصة وتوزيع المناصب بعيداً عن الكفاءات والتصدى لمواجهة مشاكل الشعب على ارضية الاستناد على القوى الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في التغيير ، كما ما زالت مستمرة محاولات المكون العسكري وحلفائه في الحركات المسلحة وما تبقى من قحت تحت مظلة (مجلس شركاء الفترة

الانتقالية) في تحويل الوثيقة الدستورية إلى وثيقة لتعبئة سياساتهم وسيطرتهم على اتخاذ القرار خلف ظهر الشعب وبدون مشاركته في وضع السياسات واتخاذ القرارات مع تضيق مساحة الرقابة الشعبية وعدم إعلان المجلس التشريعي الانتقالي كرقب شعبي على أداء الحكومة .

كما أن كثير من المراقبين يؤكدون على العلاقة المريبة بين المكون العسكري في السلطة الانتقالية وبين تحريك الأحداث المتفرقة على خلفية الدعوات إلى حل لجنة إزالة التمكين والتعدي على بعض مقارها في أكثر من مدينة سودانية في وقت واحد.

جاء إعلان الحكومة الجديدة في ظروف بالغة التعقيد محليا واقليميا وعالميا ، محليا كان الانقسام الواضح في قوي الحرية والتغبي وتصاعدت الاحتجاجات وتمددت وصاحبها أعمال عنف وحرارة واقليميا زاد التوتر مع الجارة إثيوبيا، كما أصبحت منطقة القرن الافريقي ساحة للتنافس العالمي لصراع المحاور والسودان جزء من هذا الصراع، ويأتي إعلان تشكيل هذه الحكومة في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية متدهورة، إذ تسببت كورونا في تراجع الانتاج والايادات وبلغت نسبة التضخم قرابة (300%) بجانب تمدد البطالة والفقر، وفي ضوء هذه المعطيات الراهنة، يبرز السؤال حول مقدرة الحكومة بالاستجابة لتلك الاستحقاقات الواجبة النفاذ خاصة في هذه الظروف والسياسات المحيطة بإعلان الحكومة الجديدة (2) .

تصاعد العمل النقابي

تم إعلان التشكيل الوزاري الجديد ،من 25 وزيرا بينما تم إرجاء اعلان وزير وزارة التربية والتعليم لاحقا بسبب الفحص الامني كما ورد , مما أدى الى بيان من لجنة المعلمين تسألت فيه عن الكيفية التي تم تجاوز فيها مرشحها بدعوة الفحص الامني وقد سبق أن أعلنت لجنة المعلمين عن دعمها لسياسات الوزير والتوافق مع رؤيته حول المناهج التي خلقت ضجة كبيرة وبسببها إستقال مدير المناهج الدكتور عمر القروي عقب تجميد حمدوك لعمل لجنة المناهج ووجدت خطوة حمدوك انتقاد حاد من قبل قوي الثورة والمعلميين الذين إصطفوا خلف القروي. وقد هددت لجنة المعلمين ككيان نقابي بتصعيد الاوضاع إذا ما تم تجاوز مرشحها كوزير موثوق فيه لادارة ملف التعليم (3)

كما يلاحظ البطء المتعمد في اعلان القانون الجديد للعمل النقابي حيث كانت المسودة الاولى التي تسربت من خلال الاجهزة الاعلامية تحمل منهج القانون السابق والذي يقوم على فكرة بنیان نقابات المنشأة الواحدة في مخالفة واضحة للنسخة المقترحة من قبل تجمع المهنيين وبعض من منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية التي توافقت على مشروع قانون يستند على الارث النقابي التاريخي في السودان ويمكن كل فئات العاملين من تكوين نقاباتها بحرية ووفقا لاسس ديمقراطية العمل النقابي . وتحت الضغوط المتواصلة من لجان تسيير النقابات الفئوية اضطرت وزيرة العمل

فى الحكومة الجديدة لسحب النسخة المودعة على منضدة مجلس الوزراء للاجازة ووعدت باجراء مزيد من المشاورات مع كافة اصحاب المصلحة الحقيقية فى ديمقراطية العمل النقابى .

الان قوى الثورة الحية (لجان المقاومة واسر الشهداء والمصابين والتنظيمات الشبابية الحديثة ومنظمات المرأة) فى نزاع وتصادم مستمر مع القيادة السياسية الحالية والحكومة التى تشكلت وفقا لهذا التغيير فى موازين القوى واصبح من واجب قوى الثورة وقياداتها العمل المشترك لحماية مكاسب الثورة وذلك عبر تصديهم لوقف النشاط المتزايد للقوى المعادية لتطلعات الشعب وتوحيد جهودهم ودعم وحدتهم وبناء مركزهم الموحد على أساس برنامج الحد الأدنى لإنهاء مهام الفترة الانتقالية بنجاح حيث أصبحت هزيمة مخططات القوى المضادة للثورة المسنودة إقليمياً وعالمياً مهمة عاجلة أمام ثوار ثورة ديسمبر.



قانون النقابات وانتقادات لمسودة وزارة العمل والمطالبة بالمؤاماة مع مشروع تجمع المهنيين



تجمع المهنيين يقدم رؤيته فى مؤتمر صحفى

حول سياسات التنمية الوطنية

تبرز جملة من التحديات أمام الحكومة الجديدة في المجال الاقتصادي، في مقدمتها معالجة الانهيار المائل في العملة الوطنية التي تراجعت بشكل غير مسبوق، ولا يزال أمام الحكومة مهام كبيرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة للغاية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مع إكمال مسار السلام والتفاوض مع الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاق جوبا خاصة مجموعتي "الحلو وعبد الواحد" . وتري مجموعات عديدة من قوى الثورة ضرورة تسلم الحكومة التنفيذية لملف السلام بعيدا عن هيمنة المكون العسكري مع الاسراع في الترتيبات الامنية ودمج القوات ومليشيات الحركات المسلحة وإصلاح القطاع الامني والعسكري، وكل هذه الملفات تشكل ضغوطا اقتصادية ومالية على ميزانية الدولة مما انعكس سلبا على الاداء الاقتصادي خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية .

وأشارت بعض كتابات الخبراء والاكاديميين أن البرنامج الذي طرحته الحكومة الانتقالية في ميزانية 2021 والذي بعد تشكيل حكومة بين قوى سياسية محددة تدعم وتتبنى سياسات الاقتصاد الحر والاعتماد على تمويل المؤسسات الدولية والاقليمية بشكل رئيسي , أما تعبر عن مصالح الرأسمالية الطفيلية التي ليس لها مصلحة في العمل الإنتاجي مما يجفف فرص العمل ويقاوم البطالة والتوجه نحو خصخصة مرافق الدولة وبيع الموانئ الذي يتطابق مع مصالح القوى الخارجية وفي الحركات المسلحة، وارتباطاتها بالقوى الخارجية (4)

كما أنه ليس من المتوقع أن يحدث تغيير جذري في سياسات ومؤسسات النظام السابق من خلال تبني سياسات السوق الحر واهمال العمل الإنتاجي. ولن تحقق الاستقرار في دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان , وتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية في مناطق الحروب والنزاعات خاصة مع وضع عراقيل الإنتاج أمام صغار المزارعين ورفع أسعار المدخلات الزراعية والجبليات والرسوم حتى يغادر صغار المزارعين الأرض. ولذلك ابقى على قانون مشروع الجزيرة 2005 برغم رفض التحالف الديمقراطي للمزارعين كمنظمة مجتمع مدني تعبر عن مزارعي مشروع الجزيرة وهذا يعكس عدم التشاور والانصات الى أصحاب المصلحة الحقيقية وأتاحة الفرصة لهم للمشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات . تجدر الإشارة هنا الى تبني المسؤولين لتنفيذ قانون أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني 2011، المعدل 2014 واستخدامه في الاستيلاء على أراضي المشروع، كما سوف يتم الاستمرار في تحويل المراعي إلى استثمارات خارجية (5).

تحت شعار نحو تحقيق إستقرار إقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامة

أعلنت الحكومة الانتقالية عن وثيقة البرنامج الثلاثي للاستقرار والتنمية الاقتصادية والذي يغطي اعوام " 2021- 2023 " ورغم أن المحور الرابع من هذه الوثيقة قد جاء باسم غايات التنمية المستدامة للعام 2030 والتي التزم بتحقيقها السودان وتهدف الى القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الصحة الجيدة وتوفير التعليم الجيد ومصادر الطاقة النظيفة والمياه النظيفة والمساواة بين الجنسين و الحد من اوجه عدم المساواة والصناعة والابتكار ونمو الاقتصاد والعمل اللائق وان تكون المدن والمجتمعات المحلية مستدامة والاستهلاك والانتاج المسؤولان و العمل المناخي و الحفاظ على الحياة تحت الماء وعلى الحياة البرية والسلام والعدالة وعقد شراكات لتحقيق الاهداف, الا أن الافت للنظر

عدم تحديد ميزانية منفصلة باسم التنمية المستدامة بل جاءت على بند " تحقيق فوائض من الموازنة الجارية لمقابلة الصرف على مشروعات التنمية " , وهذا بالضرورة يهزم معنى الالتزام بالتنمية المستدامة خاصة جانب تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . فقد بلغت مصروفات قطاع الأمن والدفاع ما يقارب ثلث الإيرادات العامة، وبلغت الموازنة العسكرية ما يعادل (4) مرات ما يصرف على قطاعي الصحة والتعليم معا ، ورغم هذا بان الإنفاق الأمني والعسكري في موازنة 2021 لا يعبر عن كامل الحقيقة، فهناك صرف خارج الميزانية، وصرف من بند الطوارئ (6)



وزيرة المالية وزيادة الانفاق الحكومة وخفض التنموى

كان من أهم القرارات الاقتصادية اعتمادا على البرنامج الثلاثي توحيد سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار في محاولات للحد من سيطرة قوى السوق التي تعمل في مجال الاتجار والمضاربة في العملات الأجنبية وهو المجال الاقتصادي الوحيد الذى تنشط فيه مكونات الراسمالية الطفيلية وهو النشاط الاقتصادي الذى افرزته ما تسمى سياسات السوق الحر حيث فشلت فى تنمية القطاعات الانتاجية ولم تحقق أى نجاحات بل انتجت شريحة اجتماعية طفيلية ظلت ولا تزال تنمو على حساب القوى الاجتماعية المنتجة وقد أدت الي تدهور بل درجة التلاشي في قيمة العملة الوطنية وضمور القاعدة الانتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة وتدهور النظامين الصحي والتعليمي. وتسببت في الاضرار بانتاج واعادة انتاج قوة العمل.. وبذلك يصبح الهدف هو تعويم الجنيه أمام العملات الأجنبية والمقصود ليس العمل بسياسة سعر الصرف المرن المدار الذي يسمح للبنك المركزي بالتدخل عند الضرورة ..بل المقصود ترك الامر كاملا لقوى السوق لتحديد سعر الصرف دون اي تدخل من جانب مؤسسات الدولة , ومن بين اهداف اخرى سيكون احكام ربط الاقتصاد السوداني بدوائر المال العالمية وتهيئة الشروط المطلوبة لحرية حركة الاموال والاستثمارات الاجنبية .

ما زال الجدّل حول الشركات الاستثمارية التي يُديرها الجيش، باعتبارها خارج ولاية المال العام الموكلة إلى وزارة المالية مستمرا ويزداد بازدياد التدهور في الاوضاع المعيشية وتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية ، بل خرج الفريق أول عبد الفتاح البرهان القائد العام للجيش ورئيس مجلس السيادة مُتهماً جهات لم يُسمّها بتعليق إخفاقاتها في إدارة الاقتصاد على استثمارات الجيش التي قال إنّها موجودة لخدمة الشعب. وفي تحقيق صحفى تم الكشف عن طبيعة استثمارات المنظومة الدفاعيّة في الأسواق خاصة الاستثمارات المدنية , كما انها تتمتع بإعفاءات جمركية وإعفاء من رسوم الموانئ مما يعرّض الدولة لخسارة الكثير من الأموال فهو أيضاً يطيح بمبدأ التنافسية في الأسواق، خاصة إذا علمنا أن المنظومة تباع وتشترى في الأسواق مثلها مثل الشركات الاخرى. وتم تكوين لجنة من الخبراء والاكاديميين بالاشتراك مع لجنة خاصة تابعة لوزارة المالية وقد جاءت توصياتها بضرورة إعادة هيكلة منظومة الصناعات الدفاعية فيما يتعلق بعملها التجاري المدني مع الإبقاء على سرية العمل العسكري لما فيه مصلحة للأمن القومي للبلاد، كما أوصت اللجنة بضرورة إخضاع الأعمال التجاريّة الخاصة بالمنظومة للرقابة الماليّة والضوابط المحاسبية المعمول بها؛ دون الإخلال بالحدود اللازمة للسريّة المطلوبة لحمايتها، كما هو الحال بالنسبة لكافة مؤسسات الدولة التي لها أنشطة تجارية وذلك من أجل الضبط المالي والمحاسبي والمراجعة القومية وتمثلياً مع موجّهات الدولة (7)

ألا ان المكون العسكري ما زال رافضاً لاي حديث عن هذه الاستثمارات التي لها ارتباطات والتزامات اقليمية كما جاء في بعض تصريحات القيادات العسكرية , ويعتبر هذا تهديدا واهدارا لموارد الدولة والاصرار على عسكرة الاقتصاد الوطنى ومن ثم استمرار نهج النظام السابق فى السيطرة العسكرية والامنية.

أعلن وزير الخارجية الامريكى أنطوني بلنكن فى حوار أجرته معه الوشنطن بوست حول العلاقات الجديده مع السودان أن ما قيمته 20 مليار دولار و30 شركة أمريكية فى طريقها الى سوق السودان حيث أعلن أن هناك توصية من داخل الكونغرس الامريكى من كبار المشرعين أن السودان هو الوجهة القادم إلى العالم , وأشار الى أن الاستقرار السياسى قادم بقوة على هذا البلد بقوة ادارته الجديده التي تسعى كل السعي الى شراكة اقتصادية مع أمريكا بمستوى عالى وسوف يتم الدفع بما يقارب ثلاثين شركة امريكية إلى هذا البلد براس مال ما يقارب ٢٠ مليار دولار كدفعة اولى ..فى مجال النقل الجوى وفي المجال النفطى وفى المجال الزراعى وفى المجال العسكري وتطوير المجال المصرفى وتطوير الموانى البحرية وتوطين الصناعات بخبرات عالية . وقال ان إتخاذ الإدارة الجديده فى السودان بتعويم الجنية يعد خطوه جيده للمضي قدماً فى الإصلاح وسندعم هذا البلد بكل قوه على كل المستوى المحلى والقليمى والدولى . وهذا ما يؤكد صحة تحليل بعض من الاقتصاديين السودانيين لجوهر البرنامج الاقتصادى المعلن من حكومة الفترة الانتقالية (8).

وفى ذات الاطار فقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن عطاء أو منافسة مفتوحة للمنظمات الدولية المهتمة لتقديم رؤيتها حول كيفية القضاء على الفساد ودعم الشفافية والمساءلة فى السودان، بتمويل قدره مليون وثلاثمائة ألف دولار أمريكي.

الخلاصة

يواجه الانتقال الديمقراطي بالسودان تحديات وعثرات عديدة ، تتمثل في استحقاقات واجبة السداد في وقت تعاني فيه خزينة الدولة من شح الموارد المالية خاصة العملات الحرة ، مع تطلعات وامال كبيرة لقوى الثورة والتغيير ، كما ادي القصور في الجهاز التنفيذي الي حالة من عدم الرضا ايضا وذلك لضعف بعض الوزراء من جهة ومن جهة اخري لحجم الدمار والخراب الواسع ، بالاضافة الي تحدي من نوع اخر الا وهو التدخلات الدولية والإقليمية مما أدى الى أرباك المشهد السياسي وتغيير موازين القوة لصالح المجموعات التي تتحكم في وضع السياسات واتخاذ القرارات بعيدا عن مشاركة قوى المجتمع المدني واصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير . مع ذلك لا ينبغي أن تكون هذه التحديات مصدرًا للإحباط والاستسلام بل حافزًا لقوى الثورة والتغيير للبحث عن مناهج عمل ووسائل أخرى تعمل على تعديل موازين القوة وتسهم في استعادة قوى الثورة والتغيير لزام المبادرة وحماية أهداف وشعارات الثورة .

ولابد أن تكون هذه المناهج بعيدة عن الأطروحات التقليدية للقوى السياسية القديمة ، أو مشاريع ودعاوى المجموعات الدينية التي تدعو لاهمية المصالحة مع المشروع الحضاري للحركة الاسلامية، ولا حتى الاستسلام للمشاريع القبلية والجهوية الضيقة ، فالوضع في البلاد اليوم يؤكد حصيلة فشل المشاريع المرتبطة بسياسات السوق الحر وشروط مؤسسات التمويل الدولية ، وهذا ما يفرض إعادة النظر من قبل الفاعلين في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمل المشترك في سبيل تجاوز هذه الأزمة لتستعيد الدولة دورها في تحقيق أهداف الثورة خاصة مع تمدد المظاهرات الاحتجاجية المطلوبة ورغم أن بعضها اتخذ الغطاء الجهوي والقبلي الا أن الثورة السودانية لم تخسر كثيرا مقارنة مع بعض دول الربيع العربي خاصة سوريا وليبيا ومصر فلم تصل ثورة ديسمبر إلى الاحتراب الأهلي أو الانقلابات العسكرية لكنها في ذات الوقت ليست ببعيدة من تلك السيناريوهات ومن المؤكد أن الجماهير ستواصل نضالها ضد النخب الجديدة خاصة حلفاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

نعمات كوكو

فبراير 2021

المصادر

- 1- مقتطفات من الصحف السيارة
- 2- نفس المصادر
- 3- مؤتمر صحفى للجنة المعلمين
- 4- د أحمد حامد – استاذ جامعى وخبير اقتصادى
- 5- بيان التحالف الديمقراطى لمزاعى الجزيرة والمناقل
- 6- تحقيق صحفى – الكاتب فتحى الضؤ
- 7- مشروع ميزانية 2021- وزارة المالية
- 8- مقتطفات من الصحف الالكترونية